المهن التي يمكن العمل فيها عن بعد في الأردن: المستفيدون والمتضررون من الحظر

أجبر فيروس كورونا المستجد الأردنيين على التكيف مع "الوضع الطبيعي الجديد "The New Normal" بل إنّ الحظر المفروض قد أدخل الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص وكذلك العامل الأردني العادي إلى مفهوم "العمل من المنزل". وفي هذا السياق، أثيرت التكهنات بشأن من يمكنه العمل عن بُعد، وما هي المهن التي تتطلب الحضور لمكان العمل.

وقد أظهرت العديد من الدراسات الدولية أن نسبة 37٪ -50٪ من الوظائف في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يمكن أن تتم عن بعد. وفي هذا الإيجاز هذه، يعتزم منتدى الاستراتيجيات الأردني تقدير نسبة الذين يمكنهم العمل عن بعد في الاقتصاد الأردني.

استناداً إلى استطلاعات رأي الخبراء، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي أجرتها منظمة العمل الدولية، فقد بينت دراسة أجرتها جامعة شيكاغو، وكلية بوث للأعمال، والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ومركز أبحاث السياسات الاقتصادية (في أيار 2020) كلّ وظيفة يمكن العمل فيها عن بُعد في التصنيف الدولي المعياري الموحد للمهن الصادر عن منظمة العمل الدولية. ووفقاً لتلك الدراسة، فإن الوظائف الثلاث التي تحتل الصدارة في إمكانية العمل فيها عن بُعد هي وظائف الكمبيوتر والبرمجيات بنسبة (100٪)، ووظائف التعليم والتدريب والمكتبات بنسبة (85٪ -98٪)، والمهن القانونية بنسبة (84٪ -97٪). أما الوظائف التي تأتي في نهاية قائمة الوظائف التي يمكن العمل فيها عن بعد (بنسبة 0٪) فهي وظائف تنظيف المباني والأراضي وصيانتها، ووظائف إعداد الطعام والخدمة ذات الصلة، إضافةً إلى وظائف البناء والصناعات الاستخراجية.

وإذا ما تمت الاستعانة بنتائج دراسة جامعة شيكاغو وتقسيم سوق العمل في الأردن، فيمكن تقدير النسبة الإجمالية للأردنيين العاملين الذين يمكنهم العمل عن بُعد. فمثلاً، استناداً إلى حقيقة أن قطاع التعليم يمثل حوالي 13٪ من العاملين وأن 98٪ من هؤلاء الأفراد يمكنهم العمل عن بُعد، يمكن القول إن 12.7٪ (0.98 × 0.13) من الأردنيين يمكنهم العمل من المنزل، مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق في البيئات التعليمية بين الدول المختلفة. وإذا طبقت هذه المنهجية على بقية القطاعات وبالنسب المختلفة حسب كل قطاع، يمكن الاستنتاج أن 20.5% من الأردنيين يمكنهم العمل عن بُعد حسب نوعية القطاع.

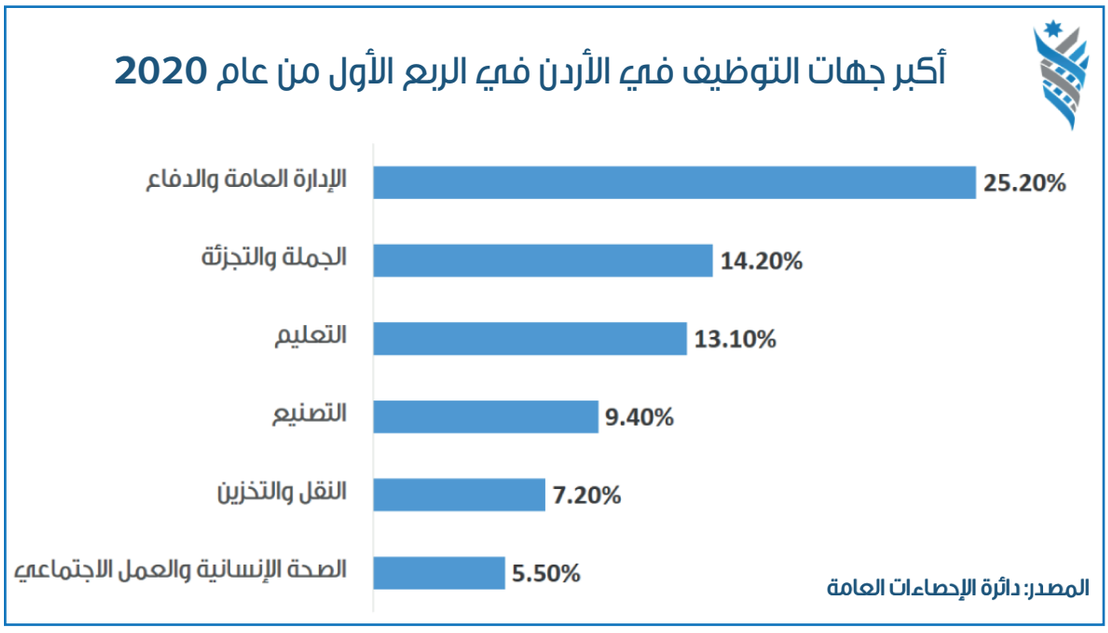

بإيجاز

إن ما يترتب على هذه النسبة المنخفضة نسبياً للقادرين على العمل عن بعد هو أن الحظر الشامل يمكن أن يلحق أشد الأضرار بسوق العمل الأردني (إذ إن 79.5٪ غير قادرون على العمل عن بعد). وهذا ما يستدعي تحفيز أتمته ورقمنه الاقتصاد.

يجب أن يكون لدى القطاع الخاص استراتيجية واضحة للتحول السريع للعمل عن بعد، وذلك بهدف حماية الصحة والسلامة المهنية لموظفيه في حالة تفشي وباءٍ ما في المستقبل. ويوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني الشركات بتقييم الكفاءة والقدرة الإنتاجية لموظفيها قبل وبعد الانتقال إلى العمل عن بعد. والذي بدوره سيسهّل تحديد أية ثغرات تنظيمية ولوجستية في عملياتها ومعالجتها، خاصة عندما يتعلق الأمر بتقليل ساعات العمل الإضافية غير المجدية ("العمل الإضافي الخفي"). حيث ستسهم استراتيجية كهذه أيضاً في زيادة المرونة في سوق العمل وبالتالي زيادة الإنتاجية.

وأخيراً، ومع وجود عدد كبير من العاملين غير القادرين على العمل عن بعد في القطاعات المختلفة يمكن للحكومة تحديد الفئات الأكثر تضرراً في الأردن في حالة فرض الحظر، والتي هي بأمسّ الحاجة إلى الدعم المالي في تلك الفترة.